﴿*قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٧٥﴾ قَالَ إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي ۖ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴿٧٦﴾﴾ [الكهف: 75 - 76]

❁ مُناسَبَةُ الآيَتَيْنِ لما قَبْلَهُما:

العَلاقةُ بين قتلِ الغُلامِ، وحِوارِ موسَى مع الخضرِ، وتذكيرِه بوعدِه

هاتان الآيتان تَحكيان جُزءًا من قصَّة موسى عليه السلام مع العبدِ الصّالحِ، وما دارَ مِنَ الحوارِ بينَهما بعد أن قتلَ الغلامَ، وكان العبدُ الصّالحُ قد أخذَ عليه العهْدَ المرَّةَ السّابقةَ - حين اعترضَ على خرْقِ السَّفينةِ - ألّا يُراجعَه، وألّا يسألَه عن حكمةِ ما يفعلُ، حتى يُظهرَ هو له عن ذلك في حينِه، لكنَّ موسى عليه السلام، لم يُطق صبرًا عن سؤالِه عن حكمةِ ما يفعلُ مرَّةً بعد مرَّةٍ، فبادرَه لمّا قتل الغلامَ، بأن قال له: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُّكْرًا ﴿٧٤﴾﴾ [الكهف: 74]، وهو سؤالٌ استنكاريٌّ، مملوءٌ بالغضبِ، مشحونٌ بالرَّفض، لتلك الفَعلةِ الشَّنيعةِ، المتعلِّقةِ بقتل نفسٍ، قدَّر موسى أنَّها بريئةٌ، وكان الجوابُ صارمًا وواضحًا، لا غبارَ عليه، ولا لَبْس فيه، حيث أجابه العبدُ الصّالحُ: ﴿أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٧٢﴾﴾ [الكهف: 72] فعاود موسى عليه السلام الاعتذارَ قائلًا: ﴿إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي ۖ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾، وهو في ذلك قد بلغَ المَدى، وانتهى إلى المرَّةِ المُتاحة الأخيرة، حيث لا عذرَ له بعد ذلك؛ لأنَّ نسيانَ الالتزام، يُعذرُ صاحبُه مرَّةً، ولكنَّه لايُعذرُ؛ إذا كثُرَ نسيانُه، وتلاحقَ عدمُ التزامِه، وقد سبق تنبيهُه سَلفًا، فلا مندوحةَ من تنفيذِ ما ذكرَ، وقد أعذرَ من أنذرَ.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿سَأَلْتُكَ﴾: السُّؤالُ: استدعاءُ معرفةٍ، أو ما يُؤدّي إلى

المعرفةِ، واستدعاءُ مالٍ، أو ما يُؤدّي إلى المال، فاستدعاءُ المعرفةِ جوابُه على اللِّسان، واليدُ خليفةٌ له بالكتابة أوِ الإشارة، واستدعاءُ المال جوابُه على اليد، واللِّسانُ خليفةٌ لها إمّا بوعدٍ أو بردٍّ، إن قيل: كيف يصحُّ أن يقال: السُّؤالُ يكونُ للمعرفة، ومعلومٌ أنَّ الله تعالى يَسْأَلُ عباده نحوَ: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: 116]؟ قيل: إنَّ ذلك سُؤالٌ لتعريف القومِ، وتبْكيتِهم لا لتعريفِ الله تعالى، فإنَّه علّامُ الغيوب[1]، ثمَّ السُّؤالُ إن كان للتَّعرُّف؛ تعدّى لاثنين ثانيهما بنفسِه تارةً، وبحرف الجرِّ أخرى، وهو حرفُ (عن)، وتنوبُ عنها الباءُ نحو: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ۝٥٩﴾ [الفرقان: 59][2]، والسُّؤالُ في الآية، هو سؤالُ الاستعلام والاستكشافِ وطلبِ المعرفة.

2) ﴿تُصَٰحِبْنِى﴾: أصلُ (صحب) يَدُلُّ على مُقارَنَةِ شَيْءٍ ومُقارَبَتِه، مِنْ ذَلِكَ الصّاحِبُ، والجَمعُ: الصَّحْبُ، وكُلُّ شَيْءٍ لاءَمَ شَيْئًا؛ فقَدِ اسْتَصْحَبَهُ[3]، والصّاحِبُ: الملازم إنسانًا كان أو حيوانًا، أو مكانًا، أو زمانًا، أو بالعنايةِ والهمَّةِ[4]، والأَصحابُ: جماعةُ الصَّحْبِ، والصِّحابةُ مصدرُ قولِك: صاحَبَكَ اللهُ، وأَحْسَنَ صِحابتَكَ[5]، ولا فرقَ بين أن تكونَ مُصاحَبَتُهُ بالبدن - وهو الأصلُ والأكثرُ - أو بالرّوح والقلبِ، ويكون ذلك مجازًا، وفي حديث النَّبيِّ ﷺ: الَّذي تَرويه قَيْلةُ أنَّه قال لها: "أَيُغْلَبُ أُحَيْدُكُم أَنْ يُصاحِبَ صوَيْحِبَهُ في الدُّنْيا مَعْروفًا، فإذا حالَ بَيْنَهُ وبَيْنَه ما هوَ به أَوْلَى؛ اسْتَرْجَعَ، ثُمَّ قالَ: رَبِّ أَحْسِني ما أَمضَيْتَ، وأَعِنّي على ما أَبْقَيْتَ"[6]، وأَحْسِني بمعنى: عوِّضني، ومنه: "لا تُصاحِبْ إلّا مُؤْمِنًا، ولا يَأْكُلْ طَعامَكَ إلّا تَقيٌّ"[7]، ومعنى ﴿فَلَا تُصَٰحِبْنِى﴾، أي: فارقْني، فلا تكن لي مُصاحبًا[8] ولا ملازمًا.

3) ﴿لَّدُنِّى﴾: (لَدُنْ) ظرفٌ لأوَّل غاية زمانٍ أو مكانٍ، فهو متردِّدٌ بين ظرفَين، وتقول:

(1) الرّاغب، المفردات: (سأل).
(2) السّمين الحلبي، عمدة الحفّاظ: (سأل).
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (صحب).
(4) الرّاغب، المفردات: (صحب).
(5) الخليل، العين: (صحب).
(6) الحديث ذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة: 4/ 391 - 393 في ترجمة قَيلةَ، وعزاه للطّبراني وابن منده، يُنظر: الخطّابيّ، غريب الحديث: 1/ 341.
(7) الحديث رواه أبو داود، الحديث رقم: (4832)، والترمذي، الحديث رقم: (2395)، بإسناد لا بأس بِهِ.
(8) ابن جرير، جامع البيان: 18/ 76.

وقَفوا له من لَدُن كذا إلى المسجدِ، ونحو ذلك، إذا اتَّصَلَ ما بين الشَّيئَين، وكذلك في الزَّمان: من لَدُن طُلوعِ الشَّمس إلى غُروبها، أي: من حين[1]، ويضافُ إلى الزَّمان، ومنه قولُ الشّاعر:

سَقَى الرَّعيدَةَ في ظُهيري *** مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصيرِ

بخلافِ (عندَ)، فهي أخصُّ من (لديّ)، والفرقُ بينهما أيضًا: أنَّ (عندَ) لا يَستدعي حُضورًا، و(لدن) يَستدعيه، تقول: عندي مالٌ، وإن كان غائبًا من مجلسِك، ولا تقولُ: (لديَّ) إلّا وهو بمجلسِك[2].

4) ﴿عُذْرًا﴾: العُذْرُ: اسمٌ، يقال: عذرتُه بما صنع عَذْرًا ومَعْذِرة، وعَذَرْتُه من فلانٍ، أي: لُمتُ فلانًا، ولم أَلُمْهُ[3]، والعُذْرُ مَعْروفٌ، وهو رَوْمُ الإنْسانِ إصْلاحَ ما أُنْكِرَ عليه بكَلام[4]، وعُرِّف العُذْرُ أيضًا بأنَّه: تَحرّي الإنسانِ ما يَمحو به ذنوبَه، ويقال: عُذْرٌ وعُذُرٌ، وذلك على ثلاثةِ أضرُبٍ: إمّا أن يقولَ: لم أفعل، أو يقولَ: فعلتُ لأجل كذا، فيذكر ما يُخرجُه عن كونه مُذنبًا، أو يقولَ: فعلتُ، ولا أعود، ونحوَ ذلك منَ المقال، وهذا الثّالثُ هو التَّوبةُ، فكلُّ توبةٍ عُذْرٌ، وليس كلُّ عُذْرٍ توبةً[5]، واعتذرَ رجلٌ إلى إبراهيمَ النَّخعيِّ، فقال له: قد عذرتُك غيرَ معتذرٍ، إنَّ المعاذيرَ يشوبُها الكذبُ، وقال مجاهدٌ في قوله تعالى: ﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ﴿١٤﴾ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ﴿١٥﴾﴾ [القيامة: 14 - 15]، أي: ولو جادل عنها[6]، ومعنى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّى عُذْرًا﴾: أعذرتَ فيما بيني وبينك حيث أخبرتَني أنّي لا أستطيع معك صبرًا[7].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

قال العبدُ الصّالحُ لموسى ﷺ بعدَ أن راجعَه في سبب قتْلِ الغلام: إنَّني قلتُ لك: إنَّك لن تستطيعَ الصَّبرَ على مُصاحبتي، ولن تستطيعَ صبرًا على السُّكوتِ عن سُؤالي، لخفاءِ

(1) الخليل، العين: (لدن).
(2) الرّاغب، المفردات، والسّمين الحلبي، عمدة الحفّاظ: (لدن).
(3) الخليل، العين: (عذر).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (عذر).
(5) الرّاغب، المفردات: (عذر).
(6) الجوهريّ، الصّحاح: (عذر).
(7) الواحدي، الوجيز، ص: 669.

حكمةِ ما أفعلُ، وعدمِ معرفتِك حكمتَهُ، مع أنَّني لا أفعلُه إلّا بإذنٍ من ربّي، فأجابه موسى ﷺ قائلًا: "إنْ سألتُك عن شيءٍ بعد هذه المرَّةِ فلا تصاحِبْني؛ لأنَّك قد بلغتَ الغايةَ الَّتي تُعذرُ بها في فراقي"[1].

تذكيرُ موسى بشرطِ المُصاحبةِ، ووعْدِه للخَضرِ بتركِ الكلامِ، وفاءً بالالتزامِ

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

سرُّ فصْلِ جملةِ ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُل﴾:

السِّرُّ في فصلِ قولِه تعالى: ﴿۞قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ﴾ عنِ الجملة قبلَه، هو ما بينهما من (شبْه كمال اتِّصالٍ)، لكونِ الحوارِ لا يزال قائمًا بين موسى ﷺ والعبدِ الصّالح، فكأنَّه قيل: وما الَّذي قاله العبدُ الصّالحُ لموسى ﷺ بعد أن عارضه بقوله: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا ﴿٧٤﴾﴾ [الكهف: 74]؟ فكان الجوابُ: ﴿۞قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾.

استظهارُ الخَضرِ تأكيدَ التَّذكيرِ، بالشَّرطِ الأوَّلِ المذكورِ

نُكتةُ التَّعبيرِ بالفعلِ الماضي ﴿قَالَ﴾:

عبَّر بالفعلِ الماضي ﴿قَالَ﴾؛ لكونِ المقولِ قد وقعَ بالفعل، وأنَّ الحوارَ بينهما كان موصولًا لم ينْتهِ، بل إنَّه لا يزالُ قائمًا.

بيانُ تحقُّقِ وقوعِ القولِ في سياقِ المقولِ

دَلالةُ الاستفهامِ في ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكَ﴾:

قولُه: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكَ﴾؟ استفهامٌ تقريريٌّ إنكاريٌّ[2]، يحملُ لونًا مِنَ الانفعال وزيادةِ اللَّوم على موسى ﷺ من قِبَل العبدِ الصّالح؛ إذ عاد إلى الاعتراضِ على فعلِه بعد أن لامَ عليه فيما مضى، بقوله: ﴿أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٧٢﴾﴾ [الكهف: 72] بعد اعتراضِه على خرقِه السَّفينةَ، وسرُّ الانفعالِ هو كونُه ﷺ، لم يُطِقِ الصَّبرَ للمرَّة الثّانيةِ حتّى يُفسِّر له العبدُ الصّالح سرَّ فعاله في حينِه، كما كانا على هذا قد تعاهدا.

تكرارُ القولِ على المأمورِ، إشارةٌ إلى المُخالفةِ والاعتراضِ

(1) لجنة من علماء الأزهر، المنتخب في تفسير القرآن الكريم، ص: 437.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 16/ 5، وأبو زهرة، زهرة التفاسير: 9/ 4564.

فنُّ الجِناسِ في ﴿قَالَ﴾ و﴿أَقُل﴾:

في هذا اللَّونِ مِنَ البديع، تجميلٌ للجُملةِ بديعٌ

بين قوله: ﴿قَالَ﴾ و﴿أَقُل﴾ جناسٌ اشتقاقيٌّ، وهو لونٌ من ألوان البديعِ، في قوله: ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ﴾، وفي ذلك استقراءٌ للكلام الَّذي كان منَ الخَضر لموسى ﷺ، وهو تنصيصٌ على أنَّه قيلَ فعلًا، وأنَّه تذكيرٌ جديدٌ، بقولٍ أكيدٍ.

دَلالةُ اللّامِ وسرُّ زيادةِ شبْه الجُملةِ ﴿لَّكَ﴾:

تمحيضُ الخطابِ ابتداءً لموسى الكليم، لا لغيرِه

اللّام في ﴿لَّكَ﴾ هي لامُ التَّبليغِ الَّتي دخلت على ضميرِ المُخاطَبِ، وهو السّامعُ للكلامِ "لِزيادَةِ تَقَوّي الكَلامِ وتَبْليغِه إلى السّامِعِ"[1]، "ونُكتةُ زيادةِ ﴿لَّكَ﴾ هو - كما قال الزَّمخشريُّ - زيادةُ المكافحةِ بالعتابِ، على رفضِ الوصيَّةِ، والوسْمِ بقلَّة الصَّبرِ عندَ الكَرَّة الثّانيةِ، كما لو أتى إنسانٌ بما نهيتَه عنه، فلمتَه، وعنَّفتَه، ثمَّ أتى به مرَّةً أخرى، فإنَّك تزيدُ في تعنيفِه"[2].

دَلالةُ مرجعِ ضميرِ الخطابِ ﴿لَّكَ﴾ في السّياقِ:

من تكرَّرَ خطؤُه وتردَّدَ؛ ثبتَ لَومُه وتأكَّدَ

ضميرُ الخطابِ في قوله: ﴿لَّكَ﴾ يعودُ إلى المخاطَب وهو موسى ﷺ، إذ لا مخاطَبَ هنا غيرُه، والإشارةُ هنا، "لزيادة المكافحةِ بالعتابِ على رفضِ الوصيَّةِ، وقلَّةِ التَّثبُّتِ والصَّبرِ، لمّا تكرَّرَ منه الاشمئزازُ والاستنكارُ، ولم يَرعَوِ بالتَّذكيرِ، حتّى زادَ في النَّكيرِ، في المرَّة الثّانيةِ"[3].

سرُّ مجيءِ التَّوكيدِ ﴿لَّكَ﴾ مُضافًا إلى صاحبِه:

مزيدُ اللَّومِ والعتابِ، ضرورةٌ لتأكيدِ مَلْمحِ الخطابِ

وقعَ التَّأكيدُ هنا باللّام الدّاخلةِ على الضَّمير ﴿لَّكَ﴾ إضافةً إلى تأكيدِ الكلام بـ ﴿إِنَّكَ﴾ ثمَّ ﴿لَن﴾ النّافية؛ لأنَّها لم تكنِ المرَّةَ الأولى الَّتي تخلَّفَ فيها عنِ الالتزام بما تعاهدا عليه مِنَ الصَّمت وعدمِ السُّؤال، ولذا لم يؤكَّدْ بها ما وقع من لوْمٍ سابقٍ، في قوله:

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 16/ 5.
(2) القاسميّ، محاسن التّأويل: 7/ 50.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 236.

﴿أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٧٢﴾﴾ [الكهف: 72]؛ لأنَّها كانتِ المرَّةَ الأولى، فكان التَّجاوزُ عنها والمسامحةُ فيها مقبولًا، بخلاف هذه، فهي الثّانيةُ، ولذا استدعتْ تعليةً للَّوم والإنكار، وكأنَّه يُذكِّره بهذه الزّيادة ﴿لَّكَ﴾ بأنَّ الخطاب كان له، لا لغيره على طريقةِ: إنَّني لم أتوجَّهْ بهذا الكلام سابقًا لأحدٍ سواك، فلِمَ تجاهلْتَه؟ "وفي ذلك فضلُ توكيدٍ للَّوم"[1].

معنَى النَّفي بالأداةِ ﴿لَن﴾ في السّياقِ:

﴿لَن﴾ أداةُ نفْيٍ تدخلُ على المضارع، لنفْيِ الاستقبال، وهي تدلُّ على أنَّ العبدَ الصّالحَ كان واثقًا في أنَّه ﷺ، لن يطيقَ صبرًا عن عدمِ السُّؤالِ عمّا يراه، ممّا ظاهرُه مخالفٌ للشَّرعِ والعقلِ، من خرقِ السَّفينةِ، وقتلِ الغلام، وإقامةِ الجدارِ.

التَّحذيرُ وحدَه لا يَردعُ، والطَّبعُ يَغلبُ التَّطبُّعَ

دَلالةُ التَّعبيرِ بالفعلِ المضارعِ ﴿لَن تَسْتَطِيعَ﴾:

التَّعبيرُ بالمضارع ﴿لَن تَسْتَطِيعَ﴾، يفيدُ تجدُّدَ عدمِ الاستطاعة، من قِبَله ﷺ، بالإحجام عن عدمِ السُّؤال، والاستمرارِ على هذا، وهو ما كان، ومعنى عدمِ الاستطاعةِ، في قوله: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾، أي: لا تقدرُ أن تصبرَ على ما ترى من أحوالي وأفعالي الَّتي لم تُحطْ بها خُبرًا[2].

التَّعبيرُ بما يُفيدُ الاستمرارَ، بيانٌ للحالِ المُستمرَّةِ دونَ غيارٍ

دَلالةُ ﴿مَعِيَ﴾ في السّياقِ الحكيمِ:

قولُه: ﴿مَعِيَ﴾ ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بـ﴿تَسْتَطِيعَ﴾، على معنى: أنَّ اسْتِطاعَةَ الصَّبْرِ المَنْفيَّةَ، هي الَّتي تكونُ في صُحْبَتِه، فهي مقيَّدةٌ بذلك، وليست مطلقة؛ لأنَّهُ سيَرَى أُمورًا عَجيبَةً لا يُدْرِكُ تَأْويلَها، وتَكرارُ المخاطبةِ في الثّاني، بنفسِ العبارةِ السّابقةِ، المُتعلِّقةِ بنفْيِ الاستطاعة عنه، إنَّما سيقتْ بلفظِها ومعناها، لما يعلمُ من حالِ موسى ﷺ وطبعِه،

نفْيُ استطاعةِ صبرِه ﷺ، لا يَعني أنَّه فاقدٌ للصَّبرِ مُطلقًا

(1) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 9/ 4564.

(2) مكّي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النّهاية: 6/ 4432.

ومن رسالتِه الإبلاغيَّةِ ودورِه؛ لأنَّ مهمَّة الرَّسولِ، هي الحرصُ على صيانةِ الأحكامِ، وحمايتِها من أهواءِ الأنامِ.

نُكتةُ تنكيرِ لفْظِ ﴿صَبْرًا﴾ في السّياقِ:

إفادةُ السّياقِ للعمومِ، مَلْمحٌ مِنَ البيانِ مفهومٌ

تنكيرُ كلمةِ ﴿صَبْرًا﴾، يدلُّ على العمومِ، أي: نفي وقوعِ كلِّ ما يُسمّى صبرًا، وإن كان ضئيلًا، فهذا ما تُفيدُه النَّكرةُ الواقعةُ في سياق النَّفي، وكان العبدُ الصّالح قدِ التمسَ له عذرًا في عدم صبرِه على ما يراه مُخالفًا، بقوله له قبلُ: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا ﴿٦٨﴾﴾ [الكهف: 68].

سِرُّ فصلِ جملةِ: ﴿قَالَ إِن سَأَلْتُكَ﴾ عمّا سبقَها:

تقديرُ السُّؤالِ للجوابِ الآتي، مِنَ البيانِ الفصيحِ المواتي

وفصلَ قولَه: ﴿قَالَ إِن سَأَلْتُكَ﴾؛ لأنَّ الجملةَ واقعةٌ جوابًا لسؤالٍ مقدَّرٍ: فماذا قال موسى ﷺ للعبدِ الصّالح بعد توجيه اللَّومِ المؤكَّدِ له، في المرَّة الثّانية، فأجاب: ﴿قَالَ إِن سَأَلْتُكَ عَن شَىْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَٰحِبْنِى﴾.

دَلالةُ التَّعبيرِ بـ﴿إِن﴾ دونَ (إذا):

اختيارُ ما يُفيدُ تغليبَ الشَّكِّ في حصولِ الفعلِ

وعبَّرَ بـ﴿إِن﴾ دون (إذا) في قولِه: ﴿إِن سَأَلْتُكَ﴾؛ لأنَّه ﷺ لم يكن عازمًا على السُّؤال، وأيضًا لم يقطعْ له بأنَّه لن يسألَ، لما عرفَ من حاله أنَّه لم يُطقِ الصَّبرَ عن عدمِ السُّؤال في الحالَتَين الماضيتَين، فعبَّر بـ﴿إِن﴾، لما ترجَّحَ في عزمِه من عدمِ السُّؤال، دون أن يقطعَ به، وأيضًا حتّى لا يقطعَ الرَّجاءَ في صبر العبدِ الصّالح على صحبتِه وتسامحِه إن وقع منه السُّؤالُ مرَّةً ثالثةً.

نُكتةُ التَّعبيرِ بالفعلِ الماضي ﴿إِن سَأَلْتُكَ﴾:

عزْمُ موسى إلزامَ نفسِه بعدمِ الانسياقِ

دلَّ التَّعبيرُ بالماضي ﴿سَأَلْتُكَ﴾، على أنَّه كان عازمًا على عدم السُّؤالِ، فإن وقعَ منه؛ فسيكونُ مغلوبًا عليه، فالتَّعبيرُ بالفعلِ الماضي دلَّ على عدم رغبتِه بأن يُقدِمَ على السُّؤال.

معنَى الحرفِ ﴿عَن﴾ في قوله: ﴿عَن شَيۡءٖ﴾:

﴿عَن﴾ حرفُ جرٍّ يدلُّ على المجاوزةِ، وقد عُدّي به الفعلُ سأل، لإفادتِه معنى الاستفهامِ والاستعلامِ، لا معنى الطَّلبِ، فـ(سأل) تفيدُ معنى طلبِ الشَّيء، إذا لم تتعدَّ بحرف جرٍّ، كأن تقولَ: سألتُك كذا، مالًا كان أو غيرَه؛ إذا طلبتَه، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَسۡـَٔلُواْ مَآ أَنفَقۡتُمۡ وَلۡيَسۡـَٔلُواْ مَآ أَنفَقُواْۚ﴾ [الممتحنة: 10]، وقد تتعدّى حينئذٍ بحرف الجرِّ (من)، كما في قوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضۡلِهِۦٓۚ﴾ [النّساء: 32][1].

المرادُ بالسُّؤالِ الاستفهامُ والاستعلامُ أثناء الكلامِ

تَنكيرُ لفظِ ﴿شَيۡءٖ﴾ في سياق الآيةِ:

نكَّرَ لفظَ ﴿شَيۡءٖ﴾ للتَّقليل، أي: إن سألتُك عن أيِّ شيء، حتّى لو كان قليلًا، فأنت في حِلٍّ من صُحبتي، ولا شكَّ أنَّ موسى ﷺ قد اعتزم بيقينٍ وصرامةٍ، ألّا يسألَه عن شيءٍ بعد هذه المسألةِ، وفيه محضُ اعتراضٍ مشوبٍ بالإنكارِ، ممّا يُلمحُ إلى أنَّ نذْرَ موسى عدمَ سؤالِ الخَضر، سوف يطالُ كلَّ ما من شأنه السُّؤالُ عنه، ولو كان قليلًا، وهو ما عبَّرَ عنه بلفظ ﴿شَيۡءٖ﴾.

العزمُ على عدمِ السُّؤالِ، وصولٌ بأحداثِ القصَّةِ إلى الاكتمالِ

المرادُ بالبَعديَّة، ومرجعُ الضَّميرِ فيها:

قولُه تعالى: ﴿بَعۡدَهَا﴾ أي: بعد هذه المرَّة[2]، أو بعدَ هذه القصَّةِ أوِ المسألةِ[3]، والضَّميرُ يعودُ إلى مفهوم القولِ، وهو المنكَرَةُ الَّتي أنكرَها على العبدِ الصّالح؛ إذ رماها بأنَّها نُكْرٌ، تستنكرُه العقولُ والأفهامُ[4].

تَكرارُ الخطأ فيما فيه يُذكَّرُ، مِنَ الفعلِ المُستقبَحِ المُستَنكَرِ

مفهومُ الفاءِ في قوله: ﴿فَلَا تُصَٰحِبۡنِيۖ﴾:

الفاء واقعةٌ في جواب ﴿إن﴾ الشَّرطيَّةِ، وهي عاطفةٌ على محذوفٍ تقديرُه: خالفتَ اتِّفاقي معك، فلا تصاحبْني، وبالجملةِ رتَّبَ جزاءَ سؤاله، لو تكرَّر منه ثالثةً، أي: لو لم ألتزم وبادرتُك بالسُّؤال المرَّةَ

جوابُ الشَّرطِ مُبينٌ للحلِّ، مباشرةً بعد وقوعِ الزَّلل

(1) الرّاغب، المفردات: (سأل).
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/ 236.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 7/ 209.
(4) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 9/ 4565.

القادمةَ؛ فليكن جزائي ألّا تُصاحبَني، لعدم التزامي معك بما عاهدتُك عليه.

المرادُ مِنَ النَّهي في سياق الآيةِ:

السّياقُ خطابٌ للخَضر على قاعدةِ (قد أعذرَ من أنذرَ)

المرادُ مِنَ النَّهي على ما يظهرُ، إعذارُه؛ إن أراد الفراقَ، ما لو سأله المرَّةَ الثّالثةَ، وهو يقتضي مدْحَه بهذه الطَّريقةِ، من حيث إنَّه احتملَه مرَّتين، أوَّلًا وثانيًا، مع قُربِ المدَّة[1] فله كاملُ الحقِّ في الفراق إن أرادَه، مع عدم رغبتِه ﷺ في ذلك.

وممّا يرجِّحُ كونَ هذا هو المراد، أنَّه أوقع جملةَ ﴿فَلَا تُصَٰحِبۡنِيۖ﴾ موقعَ الجزاء، ولا يكونُ الفراقُ جزاءً إلّا إذا كان مُؤثِّرًا على المفارق غيرَ مرغوبٍ.

وبه يظهرُ أنَّه لا وجْهَ لمن رأى أنَّه قال له ذلك؛ لأنَّه ﷺ، كان عازمًا على فراقِه، ولذلك أوقعَ الثّالثةَ[2]، ويُضعِفُه أيضًا أنَّه ﷺ وكَلَ حقَّ المفارقةِ إليه، فأسندَه إليه، ولو كان عازمًا على فراقه - كما قيل - لوكَلَه إلى نفسِه، فقال: (فَلا أَصْحَبُكَ).

سِرُّ استعمالِ ﴿فَلَا تُصَٰحِبۡنِيۖ﴾:

لا تكونُ الصُّحبةُ الكريمةُ، إلّا بعد المُلازَمةِ الحميمةِ

سرُّ استعمالِ المصاحبةِ دون غيرها، كالاتِّباع مثلًا ونحوِه؛ لأنَّه كان قد لازمَه وقتًا يسمحُ بأن تُسمّى العلاقةُ بينهما صحبةً، لكن لمّا التقاه في البداية، كان قد أطلقَ على هذه العلاقةِ اتِّباعًا، فقال: ﴿هَلۡ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمۡتَ رُشۡدٗا ٦٦﴾ [الكهف: 66]، وأجابه هو بقوله: ﴿فَإِنِ ٱتَّبَعۡتَنِي فَلَا تَسۡـَٔلۡنِي عَن شَيۡءٍ حَتَّىٰٓ أُحۡدِثَ لَكَ مِنۡهُ ذِكۡرٗا ٧٠﴾ [الكهف: 70]، فلم يكن يصلُحُ أن يُطلقَ عليها صحبةً، وهي لم تبدأ.

مفهوم المفاعلة في ﴿فَلَا تُصَٰحِبۡنِيۖ﴾:

وسرُّ التَّعبير بالمفاعلةِ هنا، هو كونُ كلٍّ منهما مصاحبًا للآخرِ،

(1) الخازن، لباب التّأويل: 3/ 173.

(2) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 3/ 96.

أو أن يكونَ ﴿فَلَا تُصَٰحِبۡنِيۖ﴾، بمعنى: (لا تَصْحَبْني)، وبهذا اللفظ ورد في رواية عن يعقوب من القراء العشرة[1]، فتكونَ المفاعلةُ بمعنى المُفردِ، من صحب، والمعنى واحدٌ[2].

اعتبارُ كلٍّ منهما مصاحِبًا للآخرِ، من فصيحِ الإبانةِ عنِ الدَّلالةِ

معنَى الحرفِ ﴿قَدۡ﴾ في السّياقِ:

﴿قَدۡ﴾ حرفُ تحقيقٍ، ودخولُها على الفعلِ الماضي ﴿بَلَغۡتَ﴾، مؤكِّدٌ لتحقُّقِ وقوعِ الفعلِ، "ولذا قال: ﴿قَدۡ بَلَغۡتَ مِن لَّدُنِّي عُذۡرٗا﴾ في مفارقتِك لي، يريدُ أنَّك قد أعذرتَ حيث خالفتُك ثلاثَ مرّاتٍ، وهذا كلامُ نادمٍ شديدِ النَّدامةِ، اضطرَّهُ الحالُ إلى الاعتراف، وسلوكِ سبيل الإنصافِ"[3]، فتعبيرُهُ بحرف التَّحقيقِ، إقرارٌ منه لمخاطَبِه، بأنَّه معذورٌ في إنهاء الصُّحبة، وصرْمِ الرُّفقة حالَ تكرُّر النِّسيانِ في أيِّ آنٍ.

الوعدُ بتحقُّقِ الفعلِ من طرفٍ، إنصافٌ للطَّرفِ الآخرِ

بلاغةُ التَّعبيرِ بالفعلِ ﴿بَلَغۡتَ﴾:

التَّعبيرُ بالبلوغِ هنا، مرادٌ به وصولُه منتهى العذرِ وأقصاه[4]، وليس مجرَّدَ المشارفةِ عليه، فإنَّه يردُ بهذا المعنى، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمۡسِكُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٖۚ﴾ [البقرة: 231][5].

البلوغُ هُنا مُرادٌ به بلوغُ المُنتهَى منهُ لا المُشارفةُ

بلاغةُ الاستعارةِ في قوله: ﴿بَلَغۡتَ﴾:

قال ابنُ عاشور: ومَعْنَى ﴿قَدۡ بَلَغۡتَ مِن لَّدُنِّي عُذۡرٗا﴾: قَدْ وصَلْتَ مِنْ جِهَتِي إِلَى العُذْرِ، فاسْتُعِيرَ بَلَغْتَ لِمَعْنى (تَحَتَّمَ وتَعَيَّنَ) لوُجودِ أَسْبابِه بتَشْبيه العُذْرِ في قَطْعِ الصُّحْبَةِ بمَكانٍ يَنْتَهي إِلَيْه السّائِرُ على طَريقَةِ المَكْنِيَّةِ، وأَثْبَتَ لَهُ البُلوغَ تَخْييلًا، أَوِ اسْتَعارَ البُلوغَ لتَعَيُّنِ حُصولِ الشَّيْءِ بعدَ المُماطلةِ[6].

صورةُ التَّخييلِ العجيبِ، تُبرزُ المعنَى في ثوبٍ قشيبٍ

(1) ابن الجزري، النشر: 2/ 313.
(2) الفخر الرازيّ، مفاتيح الغيب: 21/ 487.
(3) القنوجيُّ، فتحُ البيان في مقاصد القرآن: 8/ 88.
(4) الرّاغب، المفردات: (بلغ).
(5) الشهاب الخفاجي، عناية القاضي وكفاية الراضي: 6/ 123.
(6) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 16/ 6.

إفادةُ الحرفِ الجارِّ ﴿مِن﴾ في الآيةِ:

كلُّ آتٍ من لدُنِ اللهِ، فهو نفعٌ لمن تلقّاه

﴿مِن﴾ لابتداءِ الغاية، وهو معناها الأصيلُ الَّذي لا يكادُ يفارقُها، وحيث إنَّ العذرَ كان من لدُنِ موسى، لعدم التزامِه بالشَّرط، فإنَّه "عدلَ إلى المبادرةِ باشتراطِ ما تطمئنُّ إليه نفسُ صاحبِه، بأنَّه إن عاد للسُّؤال الَّذي لا يَبتغيه صاحبُه، فقد جعلَ له ألّا يُصاحبَه بعدَه"[1].

معنَى لفظِ ﴿لَّدُنِّي﴾، وسرُّ إضافتِها:

(لَدُنْ) اسْمٌ لمبدأ الغايَة زمانيَّةً كانَت أو مكانيَّةً[2]، وهي أخصُّ من (عند)؛ لأنَّه يدلُّ على ابتداء نهايةٍ، نحو: أقمتُ عنده من لدُنِ طلوع الشمس إلى غروبها، فيوضعُ لدُن موضعَ نهاية الفعل، قال بعضهم: (لَدُنْ) أبلغُ من (عندَ) وأخصُّ[3].

(لــدُن) ملازِمةٌ للإضافة، وهي واردةٌ في الآيـة للاختصاصِ

والإضافةُ من شأنها أن تلازمَ (لدُن)، وهي هنا في قوله: ﴿لَّدُنِّي﴾ مفيدةٌ للاختصاص، حيث إنَّ كلًّا من (عند) و(لدن)، يُستعملان مجازًا في اختصاص المضافِ إليه بموصوفِهما[4].

توجيهُ القراءاتِ في لفظِ ﴿لَّدُنِّي﴾:

اختلافُ الملفوظِ لـدى الـقـرّاءِ، سُمـوٌّ بالمعاني ورقاءٌ

قرأ ابنُ كثير، وأبو عمرو، وابنُ عامر، وحمزةُ، والكسائيُّ وحفص وخلف العاشر ويعقوب: ﴿مِن لَّدُنِّي﴾ مثقَّلًا، وقرأ نافع وأبو جعفر: ﴿مِن لَّدُنِي﴾ بضم الدّال مع تخفيف النّون، وقرأ شعبة بتخفيف النون مع إشمام سكون الدال أو اختلاس ضمتها[5].

والحجَّةُ لمن شدَّد: أنَّ الأصلَ عنده (لدنْ) بسكون النّون، ومن شأن ياءِ الإضافة أن يُكسرَ ما قبلها، فزادوا على النّون نونًا ليسلمَ لهمُ السُّكونُ، فالتقى نونان، فأُدغمت إحداهما في الأخرى، ثمَّ أُضيفت إليها الياء، فصارت ﴿لَّدُنِّي﴾.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 16/ 6.
(2) ابن هشام، مغني اللّبيب، ص: 550.
(3) الرّاغب، المفردات: (لدن).
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 15/ 369.
(5) الفارسيّ، الحجّة للقرّاء السّبعة: 5/ 160، وابن الجزري، النشر: 2/ 313.

والحجَّةُ لمن خفَّف هكذا ﴿لَّدُنِى﴾: أنَّه حذف إحدى النّونين تخفيفًا، كما قرأ: ﴿أَتُحَٰٓجُّونِّى فِى ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: 80]، و﴿تَأۡمُرُونِّيٓ أَعۡبُدُ﴾ [الزّمر: 64]، بنون واحدةٍ غيرِ مثقَّلة[1].

نُكتةُ تقديمِ قوله: ﴿مِن لَّدُنِّى﴾:

خـصـوصـيَّـةُ التَّلقّي والاتِّباعِ، أهَّـلـتْ مـوسى للفهمِ والانتفاعِ

أفادَ التَّقديمُ لشبه الجملةِ هنا: التَّخصيصَ، بمعنى: أنَّ موسى عليه السلام، قدِ استنفذ فُرَصه كاملةً مع العبدِ الصّالح، فقال له: إنَّك قدِ استفرغتَ وُسْعك معي، أنا على وجه الخصوصِ، وعنِ النَّبيِّ ﷺ قال: "رحمَ اللّهُ أخي موسى استحيا، فقال ذلك، لو لبث مع صاحبِه؛ لأبصرَ أعجبَ الأعاجيبِ"[2].

دَلالةُ تنكيرِ لفظِ ﴿عُذۡرًا﴾ في الآية:

التَّـعـمـيـمُ والإطـلاقُ من فصيح البيانِ في السّياقِ

ونكَّرَ ﴿عُذۡرًا﴾ للتَّعميم، أي: بلغتَ منّي كلَّ عذر، بحيث لم يبقَ لدَيَّ شيءٌ منه، فقال: "إن سألتك عن شيء بعدها، أي: بعد هذه القصَّةِ، أو بعد هذه المسألةِ، فلا تصاحبْني، أي: فأوقعِ الفراقَ بيني وبينَك"[3].

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الصبر والبأسُ:

الصَّبْرُ أعمُّ مِنَ البأس، وأنسبُ تعبيرًا في الآيةِ الكريمةِ

الصَّبْرُ: حبسُ النَّفس على ما يَقتضيه العقلُ والشَّرعُ، أو عمّا يقتضيان حبْسَها عنه، فالصَّبْرُ لفظٌ عامٌّ، وربَّما خولفَ بين أسمائِه بحسب اختلافِ مواقعِه، فإن كان حبسُ النَّفس لمصيبةٍ؛ سُمّي صبرًا لا غيرَ، ويُضادُّهُ الجزعُ، وإن كان في محاربةٍ، سُمّي شجاعةً، ويُضادُّه الجبنُ، وإن كان في نائبةٍ مُضجرةٍ؛ سُمّي رحبَ الصَّدر، ويُضادُّه

(1) ابن خالويه، الحجّة في القراءات السّبع، ص: 288.
(2) بدر الدّين العينيّ، عمدة القاري شرح صحيح البخاريّ: 2/ 193، والقسطلانيّ، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاريّ: 1/ 217.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 7/ 209.

الضَّجرُ، وإن كان في إمساكِ الكلام؛ سُمّي كتمانًا، ويُضادُّه المذلُ، وقد سمّى الله تعالى كلَّ ذلك صبرًا[1].

والبَأْسُ والبُؤْسُ والبَأْساءُ: الشِّدَّةُ والمكروه، إلّا أنَّ البؤسَ في الفقر والحرب أكثرُ، والبأسُ والبأساءُ في النِّكاية، نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأۡسٗا وَأَشَدُّ تَنكِيلٗا ٨٤﴾ [النّساء: 84]، وقولِه: ﴿فَأَخَذۡنَٰهُم بِٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ [الأنعام: 42]، وقولِه: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِۗ﴾ [البقرة: 177][2].

وهذه الآية الأخيرةُ تدلُّ على أنَّ تحمُّلَ البأس، هو من جنسِ الصَّبر، فيكونُ الصَّبرُ أعمَّ.

ومن هنا يُعلمُ أنَّ التَّعبير بالصَّبر أنسبُ للمقام؛ لأنَّ ما تحمَّله موسى عليه السلام، لم يكن من جنس المكروه الَّذي يُعبَّر عنه بالبأس، بل هو صبرٌ على تعلُّم ما ينفعُ، وعلى الوقوفِ على الحكمة من أفعال العبدِ الصّالح الَّذي آتاه الله من لدُنه علمًا.

الصُّحبةُ والملازمةُ:

الصّاحبُ الملازمُ إنْسانًا كانَ أَو حَيَوانًا أَو مَكانًا أَو زَمانًا، ولا يُفرَّقُ بَين أَن تكون مصاحبتُه بالبدنِ، وهو الأَصْلُ والأَكْثَرُ، أَو بالعناية والهمَّةِ، وهو مُشْتَقٌّ مِنَ الصُّحْبَة، وهي وإن كانَت تعمُّ القَليل والكثيرَ، لَكِنَّ العُرفَ خصَّصها لمن كثرت ملازمتُه، وطالت صحبتُه، فلا يُقال في العُرف إلّا لمن كثرت ملازمتُه[3].

الصُّحبةُ كثرةُ الملازَمةِ بين آدميَّين، والملازَمةُ قد تكونُ مع جماد، وتمتدُّ حتّى النِّهايةِ

كما أَنَّ الصُّحْبَةَ تُفيد انْتِفاع أحد الصّاحبين بالآخرِ، ولهذا يُسْتَعْملُ في الآدَميّين خاصَّةً، فيُقال: صحب زيدٌ عمرًا، وصَحبَه عَمرو، ولا يُقال: صحب النَّجْمُ النَّجْمَ، أَوِ الكَوْنُ الكَوْنَ[4].

(1) الرّاغب، المفردات: (صبر).
(2) الراغب، المفردات: (بؤس).
(3) الكفويّ، الكليّات، ص: 558.
(4) العسكريّ، الفروق اللّغوية، ص: 284.

والملازمةُ من لَزِمَ، وهو يَدُلُّ على مُصاحَبَةِ الشَّيْءِ بالشَّيْءِ دائمًا، يُقالُ: لَزِمَهُ الشَّيْءُ يَلْزَمُهُ[1]، ولا تقتصرُ الملازمةُ على كونها بين آدميٍّ وآدميٍّ، بل حتّى بينه وبين جمادٍ، كما يقال: لزم الرَّجل بيتَه، أي: طال مكثُه فيه، قال الكفويُّ: معنى اللُّزوم للشَّيْء عدمُ المُفارقَة عنهُ، يُقال: لزم فلان بَيتَه؛ إذا لم يُفارِقهُ، ولم يوجَدْ في غَيره[2].

ومن ثَمَّ يظهرُ جليًّا الفرقُ بين الصُّحبة والملازمةِ، وإن كان بينهما مشتركٌ، وتظهرُ معه مناسبةُ التَّعبير بالصُّحبة دون الملازمةِ في الآية.

فالصُّحبةُ تكونُ بين آدميَّيْن ينتفعُ كلٌّ منهما بالآخر، ولا تعني الملازمةَ إلى النِّهاية، كما تحتمل ذلك كلمةُ الملازمةِ، فقد يلازمُ الإنسانُ بيتَه أو مكانَه حتّى نهايته.

العذر والحجة:

العُذْرُ هو رَوْمُ الإنسانِ إصْلاحَ ما أُنْكِرَ عليه بكلامٍ، يُقالُ مِنْهُ: عَذَرْتُهُ فأنا أَعْذِرُهُ عَذْرًا، والاسْمُ العُذْرُ[3]، ومن معانيه الأصيلة: أن يتحرَّى الإنْسانُ ما يمحو به ذنوبَه، بأَن يَقول: لم أَفعلهُ، أَو فعلتُ لأجل كَذا، أَو فعلتَ ولا أَعود، وهذا الثّالثُ هو التَّوْبَةُ، فكلُّ تَوْبَةٍ عذرٌ بلا عكسٍ[4].

العـذرُ أضعـفُ مـنَ الـحـجَّـةِ، وفـقـدُه يعني فقْدَها، والتَّعبيرُ به أنسبُ للمقامِ

والحُجَّةُ هي منَ الأدلَّة القويَّة، وعُرِّفت بأنَّها: الدَّلالةُ المبيِّنةُ للمَحجَّةِ، أي: المقصدُ المستقيمُ الَّذي يقتضي صحَّةَ أحدِ النَّقيضَين، قال تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ﴾ [الأنعام: 149].

وبذلك يظهرُ الفرقُ بين الحُجَّةِ الَّتي هي دليلٌ قويٌّ، يَركنُ إليه

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (لزم).
(2) الكفويّ، الكليّات، ص: 795.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (عذر).
(4) الكفويّ، الكليّات، ص: 644.

من يحتجُّ به، وبين العذرِ الَّذي قد يتهاوَى إلى مستوَى الكذبِ والاختلاق، ومنه قولُه تعالى: ﴿يَعۡتَذِرُونَ إِلَيۡكُمۡ إِذَا رَجَعۡتُمۡ إِلَيۡهِمۡۚ قُل لَّا تَعۡتَذِرُواْ لَن نُّؤۡمِنَ لَكُمۡ قَدۡ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنۡ أَخۡبَارِكُمۡۚ﴾ [التوبة: 94].

وإنَّما كان التَّعبيرُ بالعذر هنا أنسبَ، لما يحملُه من إعذارٍ للعبدِ الصّالح، وإبراءٍ له منَ التَّسرُّع في التَّخلّي عن مصاحبةِ نبيِّ الله موسى عليه السلام؛ إذِ المعنى: إنَّك تَحمَّلْتني بحيث لم تترك لي شيئًا ضئيلًا، ممّا يمكنُ أن يُعتذرَ به، فلئن فقدَ العذرَ - وهو أضعفُ - فقَدْ فقَدَ الحُجَّةَ، وهي الأقوى من بابٍ أوْلى.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثلاثون،
سورة الكهف من الآية 37 إلى سورة مريمَ الآية 12
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثلاثون، سورة الكهف من الآية 37 إلى سورة مريمَ الآية 12
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 30 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-27-2
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 30 : المجلد الثلاثون، سورة الكهف من الآية 37 إلى سورة مريمَ الآية 12.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-27-2
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9725630 بتاريخ 2024/11/04م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»